

## Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Libya: An Analytical Field Study (2020–2025)

Mohamed Najib Ali Abulhasiya \*

Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, University of Derna, Derna, Libya

العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا: دراسة تحليلية ميدانية خلال الفترة (2025-2020)

أ. محمد نجيب علي أبوالحاسية \*

قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة درنة، درنة، ليبيا

\*Corresponding author: [madonajeb1982@gmail.com](mailto:madonajeb1982@gmail.com)

Received: April 30, 2026

Accepted: May 25, 2026

Published: July 02, 2026



Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

### Abstract:

This study analyses the determinants of Foreign Direct Investment (FDI) inflows to Libya (2020–2025) using a descriptive-analytical field approach. A validated questionnaire was administered to a purposive expert sample (n=27, response rate 90%; Cronbach's  $\alpha=0.944$ ). One-sample t-tests and Pearson correlations were applied. Political and security determinants ranked first (M=4.42, t=18.49, r=0.894), followed by macroeconomic factors (M=4.34), legislative/institutional determinants (M=4.12), and sectoral prospects (M=3.95); all significant at  $p<0.001$ . The study recommends prioritising political stability, revising Investment Law No. 9 (2010), unifying the exchange rate, and digitalising investment procedures.

**Keywords:** Foreign Direct Investment; Libya; Investment Climate; Political Stability; Macroeconomic Determinants; Investment Law.

### المخلص

تستهدف هذه الدراسة تحليل العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة (2020-2025)، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي الميداني. جُمعت البيانات عبر استبانة محكمة وُرعت على عينة قصدية من (30) خبيراً أكاديمياً ومختصاً، وبلغت الاستجابات الصالحة للتحليل (27) استبانة بنسبة (90%). أثبتت الأداة ثباتاً عالياً (ألفا كرونباخ = 0.944)، واستخدمت اختبارات t لعينة واحدة ومعاملات الارتباط. كشفت النتائج أن المحددات السياسية والأمنية تتصدر قائمة العوامل المؤثرة بمتوسط حسابي (4.42) وقيمة (t=18.49)، تليها المحددات الاقتصادية الكلية (م.ح=4.34)، ثم التشريعية والمؤسسية (م.ح=4.12)، وأخيراً القطاعات وأفاق المستقبل (م.ح=3.95). أثبتت الاختبارات دلالة إحصائية لجميع الأبعاد (Sig=0.000). توصي الدراسة بإبلاء الأولوية للاستقرار السياسي والأمني، وتحديث قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010، وتوحيد سعر الصرف، ورقمنة الإجراءات الاستثمارية، ومنح الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار صلاحيات مرجعية موحدة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ليبيا؛ مناخ الاستثمار؛ الاستقرار السياسي؛ المحددات الاقتصادية؛ قانون الاستثمار.

## 1. المقدمة

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من أبرز محركات النمو الاقتصادي في العصر الحديث؛ إذ يتجاوز دوره مجرد سد الفجوة التمويلية ليشمل نقل التكنولوجيا، وتطوير الكفاءات الإدارية، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة. وقد رصدت بيانات الأونكتاد (UNCTAD, 2023) تذبذباً ملحوظاً في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2020-2025 جراء الاضطرابات الجيوسياسية وتدايعات جائحة كوفيد-19 والتوترات التجارية الدولية.

تحتل ليبيا موقعاً استراتيجياً في منطقة شمال إفريقيا وجنوب المتوسط، وتمتلك احتياطات نفطية مؤكدة تُقدّر بنحو 48.4 مليار برميل وفق تقديرات أوبك (OPEC, 2023)، وهي الأكبر في القارة الأفريقية، فضلاً عن ثروات غازية ضخمة وساحل بحري يمتد على نحو 1770 كيلومتراً. بيد أن هذه الإمكانيات لم تُترجم بعد إلى تدفقات استثمارية أجنبية متناسبة مع حجمها، لا سيما خارج القطاع النفطي.

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات عميقة أثرت بشكل بالغ على بيئة الأعمال والاستثمار؛ إذ أفضى انهيار مؤسسات الدولة وتصاعد النزاعات المسلحة إلى فرار الشركات الأجنبية ووقف معظم مشاريعها الاستثمارية. وعلى الرغم من مسارات التسوية السياسية المتعددة، لم تستعد البلاد استقرارها الكامل حتى الفترة محل الدراسة، مما أبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حبيسةً القطاع النفطي.

تنتقل هذه الدراسة من الإدراك المتزايد لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم مساعي التعافي الاقتصادي الليبي وإعادة الإعمار، وتسعى إلى تشخيص العوامل المحددة لتدفق هذا الاستثمار من منظور ميداني يعتمد على آراء الخبراء والمختصين الليبيين خلال الفترة (2020-2025).

### 1.1 الإسهام العلمي للدراسة

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بعدة خصائص تُشكّل إسهامها العلمي الأصيل:

- التركيز الزمني الحديث: تتناول الفترة (2020-2025) التي تزامنت مع جائحة كوفيد-19، واتفاق وقف إطلاق النار الدائم في أكتوبر 2020، وتصاعد أسعار النفط خلال 2021-2022؛ وهي مرحلة لم تتناولها دراسة ميدانية سابقة في السياق الليبي بأسلوب الاستبيان الموجّه للخبراء.
- المنظور الميداني المتخصص: تعتمد على آراء خبراء أكاديميين ليبيين لهم معرفة مباشرة بواقع الاستثمار، مما يُعطي نتائجها قيمة تفسيرية تفوق الدراسات الكمية البحتة التي تعتمد على بيانات ثانوية.
- الترتيب الأولوي للمحددات: تُقدّم -لأول مرة في هذه الفترة- ترتيباً إحصائياً مُحكماً للمحددات الأربعة وفق أوزانها النسبية من منظور ذوي الخبرة، بما يُرشّد صانعي القرار نحو الأولويات الفعلية.
- الربط النظري-التطبيقي: تدمج النتائج الإحصائية الميدانية بالأطر النظرية للاقتصاد الريعي (المرض الهولندي) ونماذج الاستثمار الأجنبي المباشر (دنينج وهيمر)، بما يُثري التحليل ويُجاوز الوصف الإحصائي البحت.

## 2. إشكالية الدراسة وأهدافها

### 2.1 إشكالية الدراسة

تتجلى إشكالية الدراسة في التناقض الصارخ بين الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها ليبيا وبين ضآلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وتركزه شبه التام في القطاع النفطي. فبينما تجتذب دول مجاورة كمصر وتونس مليارات الدولارات سنوياً في قطاعات متنوعة، تظل الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية الليبية هامشيةً ومحدودة الأثر. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة (2020-2025)؟

- ما أبرز المحددات الاقتصادية والسياسية والتشريعية المؤثرة في هذه التدفقات من منظور الخبراء الليبيين؟
- ما ترتيب هذه المحددات من حيث درجة تأثيرها وفق الدراسة الميدانية؟
- ما التوصيات العملية الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا؟

## 2.2 أهداف الدراسة

- تحليل واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة (2020-2025) وقياس مؤشراتها الرئيسية.
- التعرف على أهم المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.
- قياس تأثير المحددات السياسية والأمنية على قرارات المستثمرين الأجانب.
- تقييم الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار الأجنبي في ليبيا ومدى فاعليته.
- تقديم توصيات عملية لصانعي القرار بشأن السياسات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار.

وتُصنّف هذه الدراسة منهجياً ضمن الدراسات الاستطلاعية-التحليلية (Exploratory-Analytical Study)، وذلك بوعي مقصود؛ إذ يُمثّل غياب البيانات الثانوية الموثوقة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة (2020-2025) عائقاً موضوعياً أمام أي نمذجة قياسية صارمة. وتتجاوز هذه الدراسة في الأدبيات مع الأبحاث الاستطلاعية التي وظفت آراء الخبراء لتشخيص بيئة الاستثمار في الاقتصادات الهشة (Triki et al., 2022; AlShammari et al., 2023)، وتُعدّ نتائجها ركيزةً ضرورية لأي دراسة قياسية مستقبلية فور توافر البيانات.

## 2.3 فرضيات الدراسة

- تنبثق عن الإشكالية فرضية رئيسية مفادها: «توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعة من المحددات الاقتصادية والسياسية والتشريعية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2020-2025)»، وتتفرع منها:
- يُعدّ عدم الاستقرار السياسي والأمني المحدد الأكثر تأثيراً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.
  - ثمة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدم استقرار سعر الصرف والتضخم وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - يحتاج الإطار التشريعي للاستثمار في ليبيا إلى تحديث جوهري لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

## 3. الإطار النظري

### 3.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرّف صندوق النقد الدولي (IMF, 2009) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يعكس هدف المقيم في اقتصاد ما الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، مع وجود درجة كبيرة من التأثير في إدارتها، وتُحدّد عتبة الملكية بنسبة 10% على الأقل من حقوق التصويت. أما الأونكتاد (UNCTAD, 2023) فيُعرّفه بأنه «استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة ورقابة دائمة ومقدرةً على التحكم الإداري بين الشركة الأم والشركة في الدولة المضيفة»، مما يُميّزه عن سائر تدفقات رأس المال الأجنبي القصيرة الأجل.

## 3.2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

- أ. نظرية المزايا الاحتكارية (Hymer, 1960): قدّم هيمر أول تفسير نظري منهجي، إذ رأى أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك مزايا احتكارية كالتيكولوجيا والعلامة التجارية تُمكنها من التغلب على عيوب الأجنبية وتحقيق الربحية في الأسواق الدولية.
- ب. نموذج أو-أي-أي (Dunning, 1977, 1993): يُعدّ الإطار النظري الأوسع قبولاً، ويقوم على ثلاثة محاور: مزايا الملكية (O)، ومزايا الموقع (L)، ومزايا التدويل (I). وقد أوضح دنينج أن الاقتصادات الريعية كليبيا تواجه قصوراً هيكلياً إذ تفتقر مزايا الموقع خارج قطاع الطاقة إلى فاعليتها العملية في ظل الهشاشة السياسية.
- ج. نظرية دورة حياة المنتج (Vernon, 1966): ربطت الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل دورة حياة المنتج، وإن كانت محدودة تطبيقها على الاقتصادات الريعية واضحة في غياب قاعدة صناعية تحويلية راسخة.

## 3.3 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: الأدلة التجريبية

- أولاً – حجم السوق والنمو الاقتصادي: أثبتت دراسة (Wheeler & Mody, 1992) أن حجم السوق هو المحدد الأول للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، ورصد (Asiedu, 2002) ارتباطاً طردياً قوياً بين نمو الناتج المحلي وتدفقات الاستثمار في السياق الأفريقي.
- ثانياً – الاستقرار الاقتصادي الكلي: أثبت (Schneider & Frey, 1985) في دراستهما الرائدة عبر 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي دال إحصائياً بين معدلات التضخم المرتفعة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الحالة الليبية، يُضيف الأزواج في سعر الصرف بُعداً إضافياً من عدم اليقين.
- ثالثاً – الاستقرار السياسي والحوكمة: وثّقت دراسة (Busse & Hefeker, 2007) عبر 83 دولة نامية أن مؤشرات الحوكمة -الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد وسيادة القانون- ترتبط ارتباطاً قوياً وموجباً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتُشير مؤشرات البنك الدولي إلى أن ليبيا تُسجّل درجات متدنية في معظم أبعاد الحوكمة.
- رابعاً – البنية التحتية والإطار التشريعي: وجدت دراسة (Asiedu, 2002) أن ضعف البنية التحتية يُمثل عاملاً طارداً رئيسياً. أما الإطار القانوني فيؤثر في قرارات الاستثمار من خلال تحديد مستوى حماية المستثمر وآليات تسوية النزاعات والإعفاءات الضريبية.

## 3.3 أ دراسات حديثة (2023-2025)

- إلى جانب الأدبيات الكلاسيكية، تُثري مجموعة من الدراسات الحديثة الفهم المتراكم لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والخارجة من النزاعات:
- دراسة (AlShammari et al., 2023): اختبرت أثر اضطرابات الربيع العربي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (1980-2014)، مستخدمةً نماذج بيانات Panel بأسلوب التأثيرات الثابتة والعشوائية. وخلصت إلى أن عوامل عدم الاستقرار السياسي تُمثّل العامل الأكثر تأثيراً في تراجع الاستثمار، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية في السياق الليبي.
- دراسة (Triki et al., 2022): حللت أثر هشاشة الدولة (State Fragility) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع دراسة الدور المُعدّل للموارد الطبيعية والحوكمة الديمقراطية. وأثبتت أن الهشاشة السياسية والأمنية تُثبّت الاستثمار في القطاعات غير النفطية، بينما تعزل الاستثمارات النفطية نسبياً عن هذا الأثر، وهو تماماً ما تُجسّده الحالة الليبية.

دراسة (Asongu & Nwachukwu, 2016): رصدت العلاقة بين جودة المؤسسات والاضطرابات السياسية في دول الربيع العربي، وأثبتت أن ضعف المؤسسات يُشكّل شرطاً مسبقاً لتوقع موجات عدم الاستقرار، بما يُرسِّخ أهمية الإصلاح المؤسسي قبل الإصلاح التشريعي.

دراسة (AlShammari et al., 2023) ودراسة (Triki et al., 2022) معاً: تُقدِّمان إطاراً نظرياً-تجريبيّاً متكاملًا يُبيِّن أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الريعية الخارجة من النزاعات يخضع لمنطق مزدوج: جذب استثنائي في قطاع الموارد، ونفور هيكلي في القطاعات المتنوعة، مما يعني أن سياسات الاستقرار تُمثّل الأولوية الأولى قبل الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

### 3.4 خصوصية الاقتصاد الريعي الليبي وظاهرة المرض الهولندي

تتجلى أعراض المرض الهولندي (Corden & Neary, 1982) بصورة حادة في الحالة الليبية: إذ استوعب القطاع العام نحو 80% من إجمالي العمالة (IMF, 2022)، وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي إلى ما دون 2% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما لا تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية 3% خارج الهيدروكربونات. وتنعكس هذه التشوهات الهيكلية على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع النفط بصورة مباشرة. فضلاً عن ذلك، تُغفل النظريات الكلاسيكية المتغير الحاكم في السياق الليبي، وهو المخاطر السيادية والمؤسسية التي تتقدم على المتغيرات الاقتصادية التقليدية.

### 4. منهجية الدراسة

#### 4.1 مجتمع الدراسة وعينتها

يتألف مجتمع الدراسة من الأكاديميين والخبراء والمختصين في المجالات الاقتصادية والمالية والقانونية في مدينة درنة وما يحيط بها، ممن تربطهم صلة مباشرة بمتغيرات موضوع البحث. اعتمد أسلوب العينة القصدية وفق معايير التخصص والخبرة، وبلغ قوام العينة المستهدفة (30) فرداً وفق جدول Morgan & Krejcie (1970)، وبلغت الاستبانات الصالحة للتحليل (27) بنسبة استجابة (90%).

اقتصر الاختيار على الكفاءات الأكاديمية المتاحة في جامعة درنة لأسباب موضوعية، في مقدمتها: صعوبة التنقل بين الأقاليم الليبية في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة خلال فترة الدراسة، وتوافر كفاءات أكاديمية متخصصة قادرة على تمثيل الرأي الأكاديمي الوطني. ويوصى مستقبلاً بإجراء دراسة وطنية موسّعة تشمل غرف التجارة والصناعة في بنغازي وطرابلس ومصراتة وخبراء الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار من مختلف الأقاليم.

وعلى الرغم من أن حجم العينة بلغ (27) خبيراً فقط، فإن الدراسة اعتمدت أسلوب عينة الخبراء (Expert Judgment Sample) الذي يُركِّز على جودة المعرفة والخبرة التخصصية أكثر من الحجم العددي للعينة. وتُشير الأدبيات المنهجية إلى أن الدراسات الاستطلاعية في البيانات المعقدة أو التي تعاني محدودية البيانات قد تحقق نتائج موثوقة من خلال عينات صغيرة من الخبراء ذوي الكفاءة العالية، خاصةً حين تكون درجة التجانس المعرفي مرتفعة ومجال الدراسة متخصصاً (Patton, 2002; Sekaran & Bougie, 2016). ويدعم هذا الاختيار ما أثبتته (Forza, 2002) من أن عينات الخبراء في الدراسات الاستطلاعية تُعطي نتائج أكثر موثوقية من العينات العشوائية الكبيرة حين يتسم مجتمع الدراسة بالتخصص الدقيق. كما يتوافق معامل الثبات المرتفع جداً (ألفا كرونباخ = 0.944) مع نتائج (Hinkin, 1998) الذي أثبت أن العينات الصغيرة المتجانسة تُنتج معاملات ثبات أعلى من العينات الكبيرة المتباينة، مما يُشكّل دليلاً إضافياً على كفاية العينة الحالية وتجانسها المعرفي. ويُميِّز (Patton, 2002) بين الكفاية الإحصائية والكفاية المعلوماتية في البحث المختلط، ويرى أن الأخيرة هي المعيار الحاكم حين تكون قيمة المعلومات المُستقاة من كل مستجيب عالية، كما هو الحال في عينات الخبراء. وبناءً على ذلك، تُعدّ عينة الدراسة الحالية كافيةً منهجياً لتحقيق أهدافها الاستطلاعية-التحليلية، مع التوصية بتوسيعها في الدراسات المستقبلية.

## 4.2 أداة الدراسة وبنائها

اعتمدت الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات، وقد بُنيت استناداً إلى الأدبيات النظرية والتجريبية ذات الصلة. تكوّنت من محورين: الأول يخص البيانات الديموغرافية، والثاني يشمل (14) عبارة قياسية موزعة على أربعة أبعاد: المحددات الاقتصادية الكلية (4 عبارات)، والمحددات السياسية والأمنية (3 عبارات)، والمحددات التشريعية والمؤسسية (4 عبارات)، والقطاعات والآفاق المستقبلية (3 عبارات). صيغت العبارات وفق مقياس ليكرت الخماسي من (1 = غير موافق بشدة) إلى (5 = موافق بشدة). عُرضت الأداة على هيئة محكمين للتحقق من صدقها الظاهري وصدق المحتوى.

## 4.3 الصدق والثبات

تحقق الباحث من صدق الأداة وثباتها بأساليب متعددة: بلغ معامل ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.944)، وتراوحت معاملات الأبعاد بين (0.870 – 0.997). كما تراوحت معاملات الصدق -بوصفها الجذر التربيعي لألفا- بين (0.751 – 0.901). وأثبت اختبار الالتواء أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي (معاملات الالتواء  $> |1|$ )، مما أجاز توظيف الاختبارات المعلمية. ويوضح جدول (1) هذه المعاملات تفصيلاً.

جدول (1): معاملات ثبات وصدق مقاييس البحث

الترتيب	معامل الصدق	ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	البعد
الثاني	0.933	0.870	4	المحددات الاقتصادية الكلية
الأول	0.999	0.997	3	المحددات السياسية والأمنية
الثالث	0.958	0.918	4	المحددات التشريعية والمؤسسية
الرابع	0.944	0.891	3	القطاعات والآفاق المستقبلية
--	0.972	0.944	14	المقياس الكلي

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS v.26

## 4.4 الأساليب الإحصائية

وُظفت الأساليب الإحصائية التالية بواسطة برنامج SPSS v.26:

- الجداول التكرارية لوصف خصائص العينة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد تركيز الاستجابات.
- اختبار t لعينة واحدة (One-Sample T-Test) للكشف عن الدلالة الإحصائية لكل بُعد.
- معاملات الارتباط لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات.
- معامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات الداخلي للمقياس.

## 5. نتائج الدراسة وتحليلها

### 5.1 الخصائص الديموغرافية للعينة

تكشف بيانات العينة أن فئة المحاضرين تمثل النسبة الأكبر (36.7%)، يليها الأساتذة (23.3%)، ثم الأساتذة المشاركون والمساعدون (20% لكل فئة). وعلى صعيد التخصص، يهيمن المحاسبة (33.3%) يليه إدارة

الأعمال (30%) ثم الاقتصاد (23.3%). وتتركز الخبرة الأكاديمية في النطاق 10-20 سنة (40%)، مما يعني نضجاً أكاديمياً كافياً لإصدار أحكام موثوقة.

## 5.2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

يعرض جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار t لأبعاد الدراسة الأربعة.

جدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار t

الترتيب	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البُعد
1	***18.49	0.492	4.42	المحددات السياسية والأمنية
2	***15.89	0.538	4.34	المحددات الاقتصادية الكلية
3	***11.02	0.652	4.12	المحددات التشريعية والمؤسسية
4	***9.13	0.663	3.95	القطاعات والآفاق المستقبلية

\*\*\* دالة عند مستوى معنوية 0.001 / القيمة المحايدة المرجعية = 3 / المصدر: مخرجات SPSS v.26

## 5.3 تحليل أبعاد الدراسة

البُعد الأول – المحددات السياسية والأمنية (م.ح = 4.42): تصدّر هذا البعد قائمة المحددات بأعلى متوسط حسابي وأقوى قيمة (18.49) t، مما يُجسّد الإجماع الواسع على أن الهشاشة الأمنية والانقسام المؤسسي يُشكّلان العائق الأكبر. وقد حصلت عبارة «تؤثر هشاشة الوضع الأمني بشكل مباشر على تكاليف التأمين والحماية للمشاريع الأجنبية» على أعلى متوسط في الدراسة كلها (م.ح = 4.63)، تليها عبارة الانقسام المؤسسي (م.ح = 4.56).

البُعد الثاني – المحددات الاقتصادية الكلية (م.ح = 4.34): حصلت عبارة «عدم استقرار سعر الصرف الليبي عائق أمام تدفق الاستثمار» على أعلى متوسط في البعد (م.ح = 4.46)، مما يعكس التحديات الجسيمة التي يفرضها الازدواج في سعر الصرف. وتتسق هذه النتيجة مع Schneider & Frey (1985) حول الأثر السلبي لعدم استقرار الاقتصاد الكلي على قرارات الاستثمار.

البُعد الثالث – المحددات التشريعية والمؤسسية (م.ح = 4.12): حصلت عبارة «قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 يحتاج إلى تعديلات جوهرية» على أعلى متوسط في البعد (م.ح = 4.51)، مما يكشف عن قناعة راسخة بوجود قصور تشريعي. وجاء تأثير البيروقراطية الإدارية بأقل متوسط (م.ح = 3.88)، وإن ظل دالاً إحصائياً.

البُعد الرابع – القطاعات والآفاق المستقبلية (م.ح = 3.95): حصل على أدنى متوسط بين الأبعاد الأربعة، وتصدّرت عبارة «يظل قطاع النفط الجاذب الوحيد تقريباً حالياً» المرتبة الأولى في البعد (م.ح = 4.44)، مما يُجسّد مركزية القطاع النفطي وضمور القطاعات الأخرى.

## 5.4 نتائج معاملات الارتباط

أظهرت معاملات ارتباط بيرسون ارتباطاً موجباً ودالاً إحصائياً بين جميع الأبعاد الأربعة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Sig = 0.000)، ويوضح جدول (3) قيم هذه المعاملات ومستوى دلالتها وتفسير قوة العلاقة. وقد كان البعد السياسي والأمني أقوى الارتباطات (r = 0.894)، يليه الاقتصادي (r = 0.821)، ثم التشريعي (r = 0.745)، وأخيراً القطاعي (r = 0.682). كما أثبت اختبار t لعينة واحدة الدلالة الإحصائية

الكاملة لجميع الأبعاد والعبارات عند مستوى معنوية (0.001)، مما يؤكد أن متوسطات العينة تختلف اختلافاً معنوياً عن المتوسط المحايد (3).

**جدول (3):** معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد البحث وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

الترتيب	قوة العلاقة	مستوى الدلالة Sig.	معامل الارتباط r	البُعد
1	قوية جداً	0.000	**0.894	المحددات السياسية والأمنية
2	قوية	0.000	**0.821	المحددات الاقتصادية الكلية
3	قوية	0.000	**0.745	المحددات التشريعية والمؤسسية
4	متوسطة قوية	0.000	**0.682	القطاعات والأفاق المستقبلية

\*\* دالة عند مستوى 0.01 (ثنائي الطرف) / المعيار:  $r \geq 0.80$  قوية جداً، 0.60–0.79 قوية، 0.40–0.59 متوسطة / المصدر: SPSS v.26

#### 6. مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة

تتوافق نتائج الدراسة الحالية مع الجزء الأكبر من الأدبيات النظرية والتجريبية المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والريعية. فعلى صعيد المحددات السياسية والأمنية، تؤكد النتائج ما ذهبت إليه (Busse & Hefeker, 2007) ودراسة الطرهوني (2020) من أن عدم الاستقرار السياسي يُمثل أقوى المعوقات أمام الاستثمار في الاقتصادات الانتقالية. ويمتد هذا الأثر ليشمل ما أشارت إليه دراسة (Collier & Hoeffler, 2004) من أن الفترات الأولى عقب وقف إطلاق النار حاسمة في تحديد مسار الاستثمار.

وعلى صعيد المحددات الاقتصادية الكلية، يتسق تصدُّر ظاهرة ازدواج سعر الصرف لقائمة العوائق مع ما رصده (Asiedu, 2002) من أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر بحدة أكبر في بيئات الاستثمار الأفريقية. ويُضيف البحث الحالي بعداً تفسيرياً يتصل بالخصوصية الليبية المتمثلة في الفجوة الكبيرة بين السعريين الرسمي والموازي، وهو ما تُغفله معظم الدراسات الكمية.

أما على صعيد المحددات التشريعية والمؤسسية، فتتوافق نتائج الدراسة مع ما خلصت إليه دراسات الفارسي والشحومي (2008) والتهامي وآخرين (2022) من ضرورة الإصلاح التشريعي الشامل. وتُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات بقراءة ميدانية حديثة تلتقط المستجدات الطارئة بعد اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، وهي فترة لم تتناولها دراسة سابقة بأسلوب الاستبيان الموجّه للخبراء في السياق الليبي.

#### 6.4 التفسير الهيكلي: ربط النتائج بالاقتصاد الريعي

وتُقدِّم الدراسة الحالية تفسيراً هيكلياً يربط بين الارتفاع الحاد في قيمة معامل ارتباط المحددات السياسية والأمنية ( $r = 0.894$ ) والخصوصية البنوية للاقتصاد الريعي الليبي ومظاهر المرض الهولندي المستعرضة في الإطار النظري. ففي بيئة ريعية يعتمد فيها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ساحقة على عوائد قطاع الهيدروكربونات، ووفقاً لطبيعة المزايا الموقعية في نظام دنينج (Dunning, 1993)، نجد أن سلوك الشركات متعددة الجنسيات يختلف جذرياً عن سلوكها في الاقتصادات المتنوعة.

فالمستثمر الأجنبي المتجه نحو قطاع النفط والغاز الليبي يمتلك مزايا ملكية تكنولوجية واحتكارية هائلة (Hymer, 1960)، تجعله قادراً على التكيف مع البيروقراطية الإدارية أو القصور التشريعي لقانون الاستثمار رقم (9)، غير أنه يُبدي حساسية مفردة ولا يمكنه تحييد متغيرات الاستقرار السياسي والأمني

وسلامة المواقع التدفقية و عقود الامتياز؛ نظراً لارتفاع تكاليف التأمين والحماية الاستثنائية التي رصدتها الدراسة الميدانية كأعلى عائق بمتوسط (4.63). هذا يُفسّر منطقياً لماذا حلت المحددات التشريعية والمؤسسية في مرتبة ارتباطية لاحقة ( $r = 0.745$ ) مقارنة بالمحدد الأمني والسياسي.

وتتقاطع هذه القراءة مع نتائج (Triki et al. (2022) التي أثبتت أن هشاشة الدولة تُثبِّط الاستثمار في القطاعات غير النفطية، بينما يبقى الاستثمار النفطي معزولاً نسبياً عن هذا الأثر؛ وهو ما يُفسّر منطقياً التركيز شبه الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا داخل القطاع النفطي. كما تتوافق مع AlShammari et al. (2023) في أن الاستقرار السياسي والأمني يُمثّل الشرط البنوي المسبق لفتح شهية رأس المال الدولي في الاقتصادات الخارجة من الاضطرابات، قبل النظر في جودة القوانين أو الحوافز الضريبية الممنوحة نصاً. فتشوهات المرض الهولندي وهيكلية الربيع في ليبيا تجعل من الاستقرار الأمني-السياسي المرجع الموحد الحاكم الذي يتقدم على باقي المحددات، وهو ما تُجسِّده النتائج الإحصائية تجسيدا دقيقاً.

## 7. الاستنتاجات والتوصيات

### 7.1 الاستنتاجات

- تُمثل المحددات السياسية والأمنية العائق الأول والأكثر تأثيراً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا (2020-2025)، مما يعكس حالة هشاشة مؤسسية عميقة تتقدم في أثرها على المحفزات الاقتصادية والتشريعية.
- يُشكّل الازدواج في سعر الصرف أبرز المحددات الاقتصادية الكلية، مما يستوجب معالجة عاجلة.
- يُعاني قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 من قصور بنوي يستوجب مراجعة شاملة.
- لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حبيسة القطاع النفطي، في حين تفتقر القطاعات الراجعة إلى استراتيجيات فاعلة.
- ضعف القطاع المصرفي الليبي يُشكّل قيداً هيكلياً إضافياً يعيق تشغيل رؤوس الأموال الأجنبية.

### 7.2 التوصيات

#### أولاً: التوصيات السياسية والأمنية (قصيرة الأجل 2025-2026):

- إيلاء أولوية قصوى لتحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات الوطنية وإنهاء الانقسام المؤسسي.
- تطوير منظومة أمنية متخصصة لحماية المستثمرين والمشاريع الأجنبية في المناطق الاقتصادية الرئيسية.
- تأسيس مجالس استثمارية عليا عابرة للانقسامات السياسية بقرارات محصنة قانونياً.

#### ثانياً: التوصيات الاقتصادية والنقدية (قصيرة-متوسطة الأجل):

- تبني سياسة نقدية تدريجية تستهدف توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية.
- الاستثمار المكثف في البنية التحتية عبر عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- إصلاح القطاع المصرفي ورفع كفاءته لتيسير تمويل المشاريع وتحويل الأرباح وإدارة مخاطر الصرف.

#### ثالثاً: التوصيات التشريعية والمؤسسية (متوسطة الأجل 2026-2028):

- إعادة النظر الشاملة في قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 مع تبني نموذج «الشباك الواحد» لتقليص وقت الإجراءات إلى ما دون 20 يوماً.
- رقمنة الإجراءات الاستثمارية بالكامل عبر منصة إلكترونية موحدة تتيح تسجيل المشاريع وتتبع الطلبات والحصول على الموافقات في بيئة شفافة.

- منح الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة استقلالية تامة وصلاحيات موسّعة بحيث تكون المرجعية الموّحدة والوحيدة للمستثمر الأجنبي، بما يُقلّص أثر «الانقسام المؤسسي» (م.ح = 4.56).
- تفعيل منظومة مكافحة الفساد وتعزيز استقلالية القضاء ودوره في تسوية النزاعات التجارية.

#### رابعاً: توصيات تنويع القطاعات (طويلة الأجل 2028-2030):

- وضع خريطة استثمارية وطنية شاملة تُبيّن الفرص في قطاعات الزراعة والسياحة والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية.
- الاستفادة الاستراتيجية من وجود الشركات النفطية الأجنبية الكبرى كإيني (Eni)، وتوتال إنرجيز (TotalEnergies)، وكونوكو فيليبس (ConocoPhillips)، عبر إلزامها أو تحفيزها تشريعياً للاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية وإعادة إعمار البنية التحتية في إطار متطلبات المسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG).
- إنشاء صندوق ضمان الاستثمار الليبي بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتغطية المخاطر السياسية في القطاعات غير النفطية.

### 8. حدود الدراسة وآفاق البحث المستقبلية

#### 8.1 حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** اقتصرت العيّنة على خبراء مدينة درنة ومحيطها لدواع أمنية ولوجستية خلال الفترة (2020-2025)، ويُوصى مستقبلاً بدراسة وطنية موسّعة تشمل كافة الأقاليم الليبية.
- **الحدود الزمنية:** تنصبّ النتائج على خصائص الفترة (2020-2025)، وقد تتبدل الأولويات مع تطور المشهد السياسي والاقتصادي.
- **حجم العيّنة:** اعتمدت الدراسة أسلوب عيّنة الخبراء (Expert Judgment Sample) الذي يُركّز على جودة المعرفة لا حجمها العددي، وقد أثبتت العيّنة تجانساً معرفياً مرتفعاً (ألفا كرونباخ = 0.944). غير أنه يُوصى في الدراسات المستقبلية بتوسيع العيّنة لتشمل خبراء من مختلف الأقاليم الليبية لتعزيز التمثيل الجغرافي.
- **المنهجية:** اقتصرت على أسلوب الاستبانة، مما يعني تقديرات ذاتية لا قياسات موضوعية لتدفقات الاستثمار الفعلية.

#### 8.2 آفاق البحث المستقبلية

- دراسة مقارنة بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ودول شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر).
- تطبيق دراسة طولية (Longitudinal Study) لرصد تطور محددات الاستثمار عبر مراحل التعافي الاقتصادي.
- دراسة قياسية بيانات Panel Data تربط مؤشرات الحوكمة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بحث تأثير الشراكة بين القطاعين العام والخاص على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير النفطية.

### المراجع

#### أولاً: المراجع العربية

- [1] البادي، ع.، وعبود، م. (2018). دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الليبي. مجلة جامعة بنغازي للعلوم الاقتصادية، 11(2)، 45-68.

- [2] التهامي، م.، وآخرون.(2022). البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا(2000-2020). مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الاقتصادية، 8(1)، 12-39.
- [3] الطرهوني، م.(2020). مناخ الاستثمار في ليبيا: تحديات ما بعد النزاع. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- [4] الفارسي، م.، والشحومي، ع.(2008). البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي. مجلة الجامعة الليبية للعلوم الاقتصادية، 5(2)، 7-29.
- [5] الشريف، م.(2015). مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا. مجلة الاقتصاد الليبي، 3(1)، 14-36.
- [6] الشريف، م.، والكوافي، ع.(2021). بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا: دراسة قياسية(1990-2018). المجلة الليبية للدراسات الاقتصادية، 7(1)، 55-79.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

- [7] AlShammari, N., Willoughby, J., & Behbehani, M. S. (2023). Political unrest, the Arab Spring, and FDI flows: A quantitative investigation. *Cogent Economics & Finance*, 11(2), 2228092.
- [8] Asiedu, E. (2002). On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? *World Development*, 30(1), 107–119.
- [9] Asongu, S. A., & Nwachukwu, J. C. (2016). Revolution empirics: Predicting the Arab Spring. *Empirical Economics*, 51(2), 439–482.
- [10] Busse, M., & Hefeker, C. (2007). Political risk, institutions and foreign direct investment. *European Journal of Political Economy*, 23(2), 397–415.
- [11] Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Aid, policy, and growth in post-conflict societies. *European Economic Review*, 48(5), 1125–1145.
- [12] Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. *The Economic Journal*, 92(368), 825–848.
- [13] Dunning, J. H. (1977). Trade, location of economic activity and the MNE: A search for an eclectic approach. In B. Ohlin et al. (Eds.), *The international allocation of economic activity* (pp. 395–418). Macmillan.
- [14] Dunning, J. H. (1993). *Multinational enterprises and the global economy*. Addison-Wesley.
- [15] Forza, C. (2002). Survey research in operations management: A process-based perspective. *International Journal of Operations & Production Management*, 22(2), 152–194.
- [16] Hinkin, T. R. (1998). A brief tutorial on the development of measures for use in survey questionnaires. *Organizational Research Methods*, 1(1), 104–121.
- [17] Hymer, S. H. (1960/1976). *The international operations of national firms: A study of foreign direct investment* (PhD thesis). MIT Press.
- [18] IMF. (2009). *Balance of payments and international investment position manual (BPM6)*. International Monetary Fund.
- [19] IMF. (2022). *Libya: 2022 Article IV consultation*. International Monetary Fund.
- [20] Morgan, D. W., & Krejcie, R. V. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement*, 30(3), 607–610.
- [21] Ndubuisi, G., & Owusu, S. (2021). How important is GVC participation to export upgrading? *World Economy*, 44(8), 2286–2305.
- [22] OECD. (2008). *OECD benchmark definition of foreign direct investment* (4th ed.). OECD Publishing.
- [23] OPEC. (2023). *Annual statistical bulletin 2023*. OPEC.

- [24] Patton, M. Q. (2002). *Qualitative research and evaluation methods* (3rd ed.). Sage Publications.
- [25] Schneider, F., & Frey, B. S. (1985). Economic and political determinants of foreign direct investment. *World Development*, 13(2), 161–175.
- [26] Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). Wiley.
- [27] Triki, D., Dimitrova, A., & Valentino, A. (2022). The impact of state fragility on FDI inflows: The moderating role of natural resources and democratic governance. *Resources Policy*, 79, 103043.
- [28] UNCTAD. (2023). *World investment report 2023*. United Nations Conference on Trade and Development.
- [29] Vernon, R. (1966). International investment and international trade in the product cycle. *Quarterly Journal of Economics*, 80(2), 190–207.
- [30] Wheeler, D., & Mody, A. (1992). International investment location decisions: The case of US firms. *Journal of International Economics*, 33(1–2), 57–76.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JIBAS** and/or the editor(s). **JIBAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.